

# صناعة الدواجن والقانون ٧٠

اجتماع جمعية علم الدواجن المصرية ٥ سبتمبر ٢٠١٩

أ.د. طلعت مصطفى الشيخ  
أستاذ رعاية الدواجن  
كلية الزراعة جامعة سوهاج



## مقدمة

- صناعة الدواجن واحدة من أهم الصناعات الجاذبة للاستثمار في مصر لسرعة دوران رأس المال، إضافة لأن الدواجن أقل مصادر البروتين الحيواني تكلفة، إلا أن هذه الصناعة واجهت كثير من المشكلات كان أهمها مشكلة انفلونزا الطيور منذ عام ٢٠٠٦ وللاسف لم يتم التعامل مع هذه الازمة بحزم وبدقه حيث كانت الاعدامات للطيور والسلالات عشوائية خاصة التربية المنزلية مما اثر سلبا على السلالات المحلية.
- وامتدادا للبحث عن حلول للمواجهة فقد صدر القانون ٧٠ لسنة ٢٠٠٩ بهدف الحد من انتشار المرض وحفظا على صحة المواطن من خلال توفير اللقاحات الازمة وتطبيق دواعي الامن الحيوي في المزارع وخارجها اضافة الى تسويق الطيور مذبوحة ووقف التسويق الحي.

ونام القانون في الادراج وفجأة دون سابق إنذار، في أبريل ٢٠١٩ أخرجت وزارة الزراعة بيانا بتفعيل القانون والذي اقتصر على حظر تداول الدواجن الحية في القاهرة والجيزة والإسكندرية رغم رفض لجنة الزراعة بمجلس النواب أكثر من مرة إعادة تفعيل القانون وظل «مُغيّبا» لفترة تزيد على ١١ عاماً، مما أحدث ارتباكا في الأسواق وردود أفعال غاضبة.

وتوقع أصحاب المزارع ارتفاع أسعار الطيور الحية إلى ٤ جنيهات خلال الفترة المقبلة، نتيجة حالة البلبة التي تشهدها الأسواق حينذاك، وسط توقعات بارتفاع الأسعار حال تطبيق القانون نتيجة الاعتماد على وسائل النقل التي تحتوى على مبردات لنقل الدجاج المذبوح من المجازر.

- ويصل حجم الاستثمار بصناعة الدواجن إلى قرابة الـ ٣٠ مليار جنيه، إذ يتراوح عدد المزارع ما بين ٩٠ - ١٠٠ ألف مزرعة، يعمل بها أكثر من مليوني عامل. وأوضحت بعض الدراسات أن إنتاج الدواجن يتوزع نسبياً بين ٧٥٪ من إنتاج المزارع، و ٢٥٪ للتربيه الريفية، في حين يصل حجم استهلاك البلاد من المُطهرات والأدوية واللقاحات إلى مليار ونصف المليار جنيه، يتم استيراد ٨٠٪ منها. مشيرةً إلى أن حجم الخسائر اليومية بالقطاع بسبب النفوق تصل لما يقرب من نصف مليون دولار.
- ويصل حجم إنتاج مزارع «دجاج اللحم» إلى ١٠٠٨ مليار دجاجة سنوياً، وذلك ب معدل زيادة سنوية يصل إلى ٦،٢٪، بحسب دراسة دكتور علاء فكري.

- أما فيما يختص بالتوسيع الجغرافي لمزارع دجاج اللحم وإنماجها فتبين أن المحافظات الـ٥ «الشرقية، الدقهلية، الغربية، القليوبية، البحيرة» تمثل حوالي ٦١.٥٪ من متوسط إجمالي عدد المزارع، وأن إجمالي الطاقة الإنتاجية لهذه المحافظات يبلغ ٥٤٧ مليون دجاجة من إجمالي الإنتاج الكلى لمصر.
- وحضر الخبراء من تأثير القانون على الثروة الداجنة، والقضاء على المُربى الصغير والقطاع الريفي، الذى يمثل ٤٥٪ من إنتاج الدواجن فى مصر، وتسريح العمال فى محلات بيع الطيور الحية.

- وأكَدَت إحصاءات وزارة الزراعة أن مصر من أقل الدول إصابة بمرض إنفلونزا الطيور، فيما قال الخبراء إن محاصرة المرض يتطلب تصنيع لقاح محلى واستخدامه فى تحصين الطيور للوقاية من المرض، ومع اللقاح تصل نسبة الوقاية من المرض إلى ٩٠٪ على الأقل.
- وحذَرَ الخبراء من الممارسات الاحتكارية فى سوق الدجاج المجمدة، خاصة فى ظل ضعف الرقابة، كذلك من تحول الدواجن المبردة ذات الصلاحية ٦ أيام إلى مجمدة وبيعها للجمهور.

▪ وفي دراسة أوضحت أن اكتفاء مصر الذاتي من الدجاج تراجع إلى %٩٠ حاليا مقارنة بالوضع قبل ٢٠١١ حيث كان الاكتفاء الذاتي كاملا % ١٠٠ تسببت أزمة إنفلونزا الطيور في خفض الاكتفاء الذاتي لكن القطاع خرج من الأزمة تدريجيا مستفيدا من المساعدات التي قدمتها الحكومة لإقامة مشروعات ضخمة وتطوير اللقاحات والأدوية»، مشيرا إلى أن قطاع الطيور المنزلى يستحوذ على ١٧% من مجال تسمين الدواجن في مصر كما يستحوذ على ٢٧% من إنتاج البيض، «لكنه يواجه مشاكل في التسويق.

# قانون ٧٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم تداول وبيع الطيور الحية وعرضها للبيع

## المادة (١)

يقصر الاتجار في الطيور والدواجن الحية التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بالزراعة على الم المصرح منها بذلكه قانوناً، ويشترط أن يتم الاتجار أو الذبح وفقاً للشروط والإجراءات وفي الأماكن والمجازر التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بالزراعة . ويحظر بيع الطيور والدواجن المشار إليها أو عرضها للبيع أو تداولها أو نقلها لهذا الغرض، وذلك في المناطق والمحافظات والمدن وغيرها من وحدات الإدارة المحلية التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بالزراعة، وكذلك يحظر بيع أو تداول مخلفات المزارع المصابة أو نقلها لهذا الغرض.

# قانون ٧٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم تداول وبيع الطيور الحية وعرضها للبيع

## المادة (٢)

تضبط بالطريق الإداري الطيور والدواجن الحية موضوع المخالفة ويتم إعدامها في حالة الاشتباه في إصابتها بأية أمراض معدية أو وبائية تحت إشراف الإدارة البيطرية المختصة، ويتم التخلص الآمن من المخلفات تحت إشراف الإدارة البيئية المختصة. وفي غير حالة الاشتباه في الإصابة يتم ذبحها في أحد المجازر المرخص لها من وزارة الزراعة وتوزيعها على الجهات التي يعينها الوزير المختص بالزراعة بقرار منه، ويودع الثمن خزينة المحكمة المختصة حتى يتم الفصل في الاتهام، فإذا حكم بالبراءة تؤدى قيمة ما تم ذبحه إلى صاحبه بعد خصم المصاريف.

# قانون ٧٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم تداول وبيع الطيور الحية وعرضها للبيع

## المادة (٣)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، يعاقب على كل مخالفة لأي من أحكام المادة الأولى من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة في حدتها الأدنى والأقصى في حالة العود إلى ارتكاب ذات المخالفة . وفي جميع الأحوال يقضى في حكم الإدانة بمصادره الطيور والدواجن محل المخالفة لحساب وزارة الزراعة، وبغلق الأماكن التي تم ارتكاب المخالفة فيها لمدة ثلاثة أشهر، ويكون الغلق نهائياً في حالة العودة.

# قانون ٧٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم تداول وبيع الطيور الحية وعرضها للبيع

## المادة (٤)

يصدر الوزير المختص بالزراعة القرارات الازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

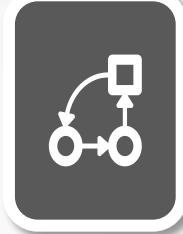
## المادة (٥)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي  
لتاريخ نشره .

# متطلبات تفعيل القانون

- يجب أن يكون هناك «حوار مجتمعي» يمثل فيه المواطنون بصفتهم «المُستهلك»، لأنه لا يمكن إجبارهم على شراء الدجاج المجمد، لافتاً إلى أن ضرورة مراجعة القرار ودراسته بالشكل المطلوب.

- ضرورة مشاركة المواطنين في مثل هذه القرارات ولا يجب أن تؤخذ بهذه الطريقة، خاصة أنه يلمس المواطن بصورة مباشرة.



- إنشاء شركات تسويق للمنتج المصري من الدواجن وليس المُستورد.

- يجب وقف استيراد الطيور المجمدة حتى لا تضرب الانتاج الوطني وتؤدي إلى خسارة المنتجين ووقف المزارع.

# متطلبات تفعيل القانون

- توفير عدد كافى من المعامل الخاصة بتحليل عينات انفلونزا الطيور على ان يكون معمل فى كل محافظة على الاقل بحيث يوافى صاحب المزرعة بالنتيجة فى خلال ٢٤ ساعة كحد اقصى لامكانه اتخاذ قرار الذبح او العلاج ان وجد المرض



- يجب توفير عدد كافى من سيارات نقل مجهزة بتثلاجات مبردة، تكفى لنقل وتوزيع الطيور المذبوحة حديثا او المجمدة.



- يجب المرونة فى اجراء الاختبارات المعملية للطيور من قبل الادارة البيطرية وتعامل الطبيب البيطري مع المنتج كصديق وكمعين له للمحافظة على ثروته المالية وحتلا يصل الى الشفافية فى التعامل وحل المشكلات ان وجدت

- توفير المجازر الالية بعدد كافى بحيث يعطى الانتاج اليومى المحلى

## ردود الافعال لتطبيق قانون ٧٠ لحظر تداول الطيور الحية

عندما طلبت وزارة الزراعة تفعيل قانون حظر تداول الدواجن الحية مرتين..  
والبرلمان رفض. وترتب على ذلك :-

- **القانون سيدمر مزارع الدواجن.. والأسعار قد تصل إلى ٤٠ جنيهاً**  
ارتفاع الأسعار.. والاحتكار.. وتشريد العمالة.. أبرز السلبيات .. وبروتوكول تعاون  
بين الزراعة وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير ثلاجات  
التبريد لأصحاب المحلات بالقروض الميسرة.

## ردود الافعال لتطبيق قانون ٧٠ لحظر تداول الطيور الحية

• أصحاب محل: هناك الآلاف سيطردون في الشوارع لأن أي محل لبيع الدواجن يعمل به في الحد الأدنى ٥ أفراد وأحياناً ٦ ، لأن هناك سلسلة طويلة من العمل بداية من عامل آلة التنظيف والذبح وحتى البائع للجمهور، متسائلاً: «هل الحكومة أخذت بالها من الناس دي، وهل ستوفر فرص عمل لهم؟

# ردود الافعال لتطبيق قانون ٧٠ لحظر تداول الطيور الحية

## • أستاذ تربية دواجن: ذوق المستهلك مرتبط بالدجاج الطازج

لا توجد آلية واضحة تحكم صناعة الدواجن. و أن الذوق العام للمواطن لن يتغير بين يوم وليلة، إذ إن معظم المواطنين يميلون لأكل الدجاج الطازج عن ذلك المُجمد، لافتاً إلى: «أن هناك أسرًا كاملة مكونة من ٥ أو ٧ أفراد يشترون دجاجة واحدة حية، يستخدمون الرقبة والأرجل والكبд والقوانين»، إضافة لأن هناك أسواقاً و محلات تبيع هياكل الدجاج، والتي قد تكون وجبة لكثير من الأسر الفقيرة . رفض أغلبية المواطنين وأصحاب المحلات قرار وزارة الزراعة.

## ردود الأفعال لتطبيق قانون ٧٠ لحظر تداول الطيور الحية

▪ تطبيق قانون ٧٠ لسنة ٢٠٠٩ بحظر تداول الدواجن الحية سيساهم بشكل كبير في رفع أسعار الدواجن في السوق نتيجة زيادة تكاليف النقل واستخدام السيارات ذات المبردات والثلاجات بدلاً من سيارات النقل العادية، لأن تكلفة النقل وحدتها تمثل من ٢٠ إلى ٢٥ بالمائة من تكلفة أي سلعة تموينية.

▪ تكلفة نقل السلعة تُحددها طريقة النقل وطبيعة السلعة إن كانت مادة تموينية أو مادة مُبردة، فنقل الفراخ الحية لا يحتاج إلا صناديق بنظام تهوية معين لشحن الدواجن داخلها، أما في حالة الفراخ المجمدة فسترتفع تكلفة النقل، وهو ما سيتحمله المواطن بطريقة غير مباشرة.

## ردود الافعال لتطبيق قانون ٧٠ لحظر تداول الطيور الحية

- وأشار عضو لجنة الزراعة بالنواب، إلى أن أعضاء اللجنة رفضوا إعادة تفعيل القانون لأسباب عدة على رأسها؛ أن ذوق المستهلك لا يقوم بالقوانين، بل عن طريق خطة ترويجية للفكرة المطلوب تطبيقها،
- وأيضاً أن تفعيل القانون قد يفتح المجال للممارسات الاحتكارية في سوق الدواجن،
- بالإضافة إلى أن تطبيق حظر بيع الدواجن الحية سيساعد بدوره في القضاء على المربى الصغير والقطاع الريفي، الذي يمثل ٤٥٪ من إنتاج مصر الداجني، بدلاً من تنمية هذا القطاع.

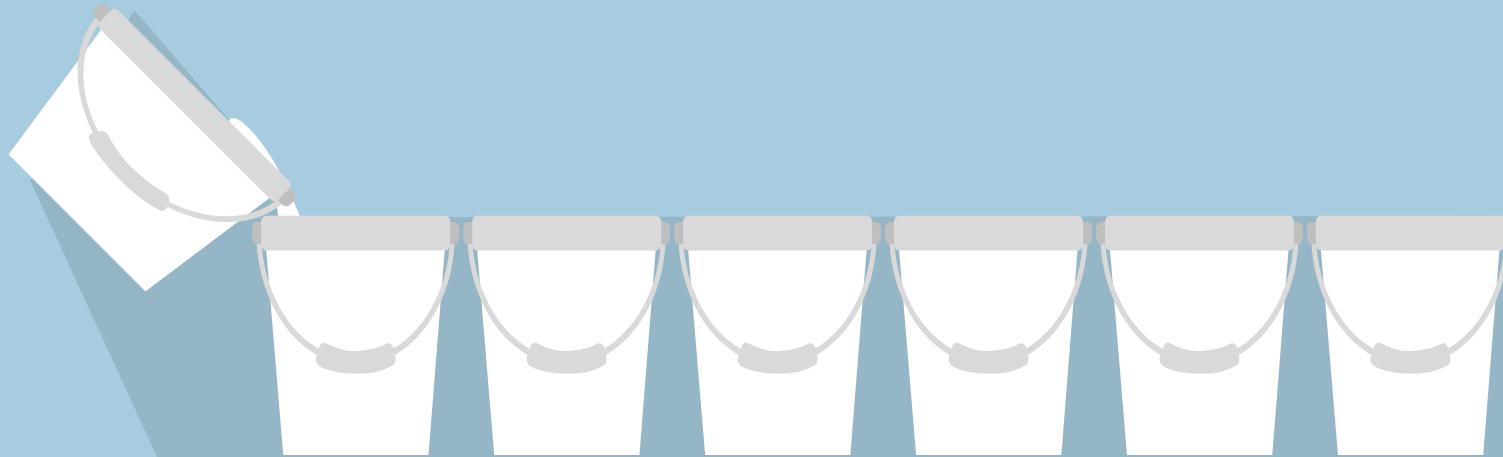
## ردود الافعال لتطبيق قانون ٧٠ لحظر تداول الطيور الحية

• وأوضح غطاطي، أن لجنة الزراعة بمجلس النواب ستناقش لإجراء بعض التعديلات المهمة، والتي لا تتضمن قفل مجال تداول الدواجن الحية بقدر وضع مجموعة من التشريعات الجديدة التي تساهم على تنميتها. مؤكداً أن تفعيله في الوقت الحالى قد يفتح باب استيراد الدواجن المجمدة على مصraعيه كونه يصب فى مصلحة المستوردين فى حالة تعرض سوق الدواجن لازمات.

• ويؤكد ملأك، أن قرار وزارة الزراعة بدء العمل بالقانون فى هذا التوقيت يجب أن يراعى أن تكون هناك مرحلة انتقالية لضمان استقرار للأسعار بسوق الدواجن، حيث إن صناعة الدواجن من الصناعات التى يجب أن يكون هناك حرص على استمرار نجاحها، خاصة أن مصر تنتج ٩٠٪ من استهلاكها من هذا القطاع.

## ردود الافعال لتطبيق قانون ٧٠ لحظر تداول الطيور الحية

- قال الدكتور شعبان درويش، مدير عام الإداره البيطريه بشمال الجيزه سابقاً، إن الأمراض الفيروسية كإنفلونزا الطيور والأمراض التنفسية بالكامل ناتجه فى الأساس عن تدول الطيور الحية بشكل عام، وهو ما يعني أن إعادة تفعيل القانون لا يعني السيطرة على أنواع الأمراض الفيروسية بشكل كامل مضيفاً أن المجازر الحكومية والخاصة غير كافية لبدء تنفيذ القانون، حيث إن منطقه الجيزه مثلاً لا يوجد بها غير ٤ مجازر .
- ويؤكد درويش، أن قانون حظر بيع الدواجن الحية يصب في صالح مستوردى الدواجن المجمدة وكبار رجال أعمال صناعة الدواجن، حيث إن المجازر ستتعاقد مع المزارع الكبرى فقط، وهو ما يعني أن صغار المربيين سيكونون خارج عمل المنظومة الجديدة بخسائر فادحة، وهو ما قد يتسبب في التحكم في أسعار الدواجن وارتفاعها نتيجة تعطيش السوق بين حين وآخر من قبل محتكرين لتلك الصناعة.



---

حلول عامة للنهوض بصناعة الدواجن في مصر

---

## ١. الاتحاد العام لمنتجى الدواجن

- ✓ وضع هيكل تنظيمي ومؤسسى لهذه الصناعة على مستوى الجمهورية.
- ✓ العمل على توفير جميع مكونات الأعلاف والأدوية وتوزيعها على المحافظات بحسب الإنتاج الفعلى لكل منها .
- ✓ وضع حد لتحكم الوسطاء في تحديد الأسعار وانخفاض سعر البيع عن التكلفة الفعلية وبالتالي عدم ثبات أسعار الدواجن.
- ✓ النظر فى مشكلة ارتفاع سعر الكتكوت وانخفاض جودته وإمكانية حمله للأمراض مما يزيد من احتمالية زيادة النفوق في العناير.

## ٢. وزارة الزراعة وال المحليات والصندوق الاجتماعي

- ✓ يجب على المحليات ان تقوم بحصر عدد المحلات والمجازر الصغيرة التي لم يتم ترخيصها وتبأ في عمل التراخيص لها من ذبح الطيور حية إلى بيعها مجمدة.
- ✓ يجب ان يكون الصندوق الاجتماعي على استعداد لتمويل هذه المشروعات بشرط تقديم جميع الأوراق القانونية للبدء في تنفيذ المنظومة.
- ✓ توفير العدد الكافى من المجازر الالية فى جميع المحافظات بل والمراکز
- ✓ توفير المعامل الازمة لاختبار قطعان الدواجن للكشف عن مرض انفلونز الطيور
- ✓ توفير المعمل المحمول لسرعة الاختبار والبت فى الذبح من عدمه حيث ان تعقيد اجرات الاختبار واستغراقه وقت ليس فى صالح المزرعة

### ٣. المهندس الزراعي

- ✓ في كل حلقات الصناعة لم يظهر للمهندس الزراعي دور في صناعة الدواجن مما يشعر الخريج بأنه في حالة العمل كانه ضيف وهو الأساس في المزرعة ولتفعيل دور المهندس الزراعي لابد أن يكون له دور رسمي في أي مزرعة كما للطبيب البيطري
- ✓ البرامج الدراسية في كليات الزراعة أصبحت متقدمة ومتعددة ويقوم الطالب بدراسة عدد كبير من المقررات وعلوم الدواجن ويخرج الطالب مهندسا زراعيا نكرة لا يجد أي أسلوب رسمي لممارسة مهنته مثل بقية المهن
- ✓ يجب أن يكون للمهندس الزراعي دور في الإشراف على تسويق وتداول الأعلاف وأضافات العلف وتصميم المزارع.

### ٣. معهد اللقاحات والأمصال

✓ يجب استخدام منتجات معهد اللقاحات والأمصال ووقف الاستيراد ومنها ما يلى:

- سيرفاك لقاح فلو H5N1 العبوة ١٠٠٠ جرعة (٣٠٠ ج) او ٥٠٠ جرعة (١٧٥ ج)
- سيرفاك لقاح فلو H9N2 العبوة ١٠٠٠ جرعة (٣٠٠ ج) او ٥٠٠ جرعة (١٧٥ ج)
- سيرفاك لقاح النيوكاسل هتشنر ب١ العبوة ١٠٠٠ جرعة (٢٨ ج)
- سيرفاك لقاح النيوكاسل الــى المستضعف عترة لاسوتا العبوة ١٠٠٠ جرعة (٢٨ ج)
- سيرفاك لقاح النيوكاسل الــى المستضعف عترة كوماروف العبوة ١٠٠٠ جرعة (٢٨ ج)
- سيرفاك لقاح جدرى الطيور العبوة ١٠٠٠ جرعة (٨٥ ج)
- سيرفاك لقاح جدرى الطيور العبوة ٥٠٠ جرعة (٦٠ ج)

### ٣. معهد اللقاحات والأمصال

- وبالنسبة للقاحات البكتيرية..
- سيرفاك لقاح كوليرا الطيور الزيتى الرابعى العبوة ١٠٠٠ جرعة (٢٢٥ ج)
- سيرفاك لقاح الالتهاب المعوى التنكزى الزيتى العبوة ٥٠٠ جرعة (١٧٥ ج)
- سيرفاك لقاح الالتهاب المعوى التنكزى الجيل العبوة ٣٠٠ جرعة (٨٥ ج)

# Thank You